دراسة الآراء النحوية والمصطلحات

في كتاب (شرح قطر الندى وبل الصدى)

المدرس المساعد
اقبال عبد الصاحب جعفر
جامعة الكوفة / كلية التربية للبنات

دراسة الآراء النحوية والمصطلحات في كتاب (شرح قطر الندى وبل الصدى)

المدرس المساعد
اقبال عبد الصاحب جعفر
جامعة الكوفة / كلية التربية للبنات

مقدمة :

إن كتاب (شرح قطر الندى وبل الصدى) يدرس طائفة من الموضوعات النحوية، وقد ركزت في هذا البحث على الآراء بحيث تم احصاء الآراء التي جاءت في الكتاب، ما وسعتني المحاولة.

- وجاء البحث لدراسة الآراء المتنوعة، والنقل عنها بتخريجات متنوعة من قبل العلماء الذين أوردهم في الكتاب، وحاصل البحث أن يورد العلماء بحسب ورودهم في الكتاب الى أن يبين القبول أو الرفض لهذا الرأي أو ذاك.
- وكان في بعض الآراء تكرار لبعض النصوص، وذلك، لعدم توافر نصوص أخرى، وقد توافرت الحجة التي جاء من أجلها النص - وعلى قدر الاستطاعة - هذا مع فقرة لاحقة هي المصطلحات الواردة فيه.

الآراء والمذاهب النحوية:

كتاب (شرح قطر الندى وبل الصدى) فيه كثيرٌ من الآراء والمذاهب النحوية، حيث تعجّ به أطراف الحديث، وكان للعلماء أقوال كثيرة شغلت حيزاً واسعاً من الكتاب، وهي :

- أورد ابن هشام الزجاجيّ في أربعة مواضع، كان رافضاً لرأيه في المواضع الأربعة، منها ماورد في بحثه: (أمس)[١]، فقال: ((... وزعم الزجاجي أن من العرب من يبني (أمْس) على الفتح[٢]، وأنشد عليه قوله[٣]: مُذ أمسَا
  وهوَ وهمٌ، والصوابُ ماقدمناه من أنّه معرب غير منصرف...))[٤].

يتبين مما سبق ان ابن هشام رفض رأي الزجاجي، حيث كان ابن هشام متفقاً مع كثيرٍ من النحويين على هذا الرأي، وكان دأبه مع الزجاجي في المواضع التي استشهد بآرائه في الكتاب[٥].

- وأورد ابن هشام آراء سيبويه في أكثر من عشرين موضعاً، وكانت تلك المواضع بين القبول والرفض، فضلاً عن وجود بعض منها لم يعلق عليها، فمما قبل بها فهي الأكثر، اذ بلغ عددها ثلاثة عشر موضعاً، منها ماجاءَ في بحثه: (المفعول

المطلق)[٦]، فقال عما (لا ينوب عن المفعول المطلق)[٧]، فقال: ((وليس مما ينوب عن المصدر صفته، نحو: (وكلا منها رغداً)[٨] خلافاً للمعربين... ومذهب سيبويه أنّ ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه، والتقدير فكلا حالة كون الأكل رغداً، ويدل على ذلك أنهم يقولون: (سيْرَ عليه طويلاً) فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل، ولا يقولون (طويلٌ) بالرفع، فدلّ على أنه حال لا مصدر، وإلاّ لجازت إقامته مقام الفاعل، لان المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق.))[٩].

- أما المواضع التي كان يوردها، ولا يعلق عليها بالقبول، أو الرفض، بل لمجرد الذكر، فكان عددها ستة مواضع، منها رأيه في (ما في صيغة ما افعل التعجبية)[١٠]، فقال في معرض حديثه عن معناها، ((... واختلف في معناها على مذهبين... الثاني: أنها تحتمل ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون نكرة تامة، كما قال سيبويه[١١]...))[١٢] وهكذا بالنسبة للمواضع الأخرى.
- أما المواضع التي خالف فيها سيبويه فهي ثلاثة، من تلك المواضع بحثه ((غير وسوى))[١٣]، فقال: ((الأدوات التي يستثنى بها - غير إلا - ثلاثة أقسام)): ((ما يَخْفِضُ دائماً، وما يَنْصِبُ دائماً، وما يَخْفِضُ تارة ويَنْصِبُ أخرى. فأما الذي يَخْفِضُ دائماً فغيرٌ وسُوى، تقول: (قامَ القومُ غيرَ زيدٍ) و(قامَ القومُ سِوى زيدٍ) بخفض زيد فيهما، وتعرب (غير) نفسها بما يستحقه الاسم الواقع بعد (إلاّ) في ذلك الكلام، فتقول: (قامَ القوم غيرَ زيدٍ)، بنصب غير، كما تقول: قامَ القومُ الا زيداً، بنصب زيد، وتقول (ما قامَ القومُ غيرَ زيدٍ)، و(غيرُ زيدٍ) بالنصب والرفع... بالنصب عند الحجازيين، وبالنصب أو الرفع عند التميميين، وعلى ذلك فقسْ، وهذا حكم (سِوى) خلافاً لسيبويه، فانه زَعَم انها واجبة النصب على الظرفية دائماً[١٤]...))[١٥].

ويكون بذلك ابن هشام رافضاً لرأي سيبويه، اذ لم يتفرد بهذا الرفض كما هو واضح عند النحويين عامة، وبيّن رفضه بقوله ((خلافاً لسيبويه))، لكن هذا لا يعد سمة تجاه اراء سيبويه اذ رفضها بقلة في كتابه.[١٦]

- وطبقاً لما مضى تكون آراء سيبويه هي في الغالب مما كان يقبله ويتماشى معه.
- ومن العلماء الذين كثرت اراؤهم في الكتاب الاخفش، اذ كانت في عشرة مواضع، تقع بين القبول والرفض عند ابن هشام، وعند عرضها على النحويين الآخرين يتضح ذلك، الا ان السمة البارزة كانت الرفض لتلك الآراء، فبلغت ثمانية مواضع، وذلك صريح في تعليق ابن هشام، فمن تلك المواضع (اسم المفعول)[١٧]، فقال: ((... وهو كاسم الفاعل فيما ذكرنا، تقول: (جَاءَ المضروبُ عَبْدُهُ) فترفع العبد بمضروب على انه قائمٌ مَقامَ فاعِلِهِ... ولايختص إعمال ذلك بزمان بعينه، لاعتماده على الالف واللام، وتقول: (زيدٌ مَضْروبٌ عبدُهُ) فتُعْمِلُهُ

فيهِ إنْ أردتَ به الحال أوالاستقبال، ولا يجوز أن تقول: (مضروبٌ عَبْدُه) وأنت تريد الماضي... ولا أنْ تقول: (مضْروبٌ الزيدانِ) لعدم الاعتماد، خلافاً للاخفش))[١٨].

تبين مما سبق ان ابن هشام لم يقبل برأي الاخفش، لأنه ذكر المتفق عليه بين النحويين، بدليل قوله: ((خلافاً للأخفش))، وخلافه هذا هو مارفضه ابن هشام. ولم يكن خلافه هذا هو الوحيد في الكتاب، بل كانت ارآء الاخفش مرفوضة عند ابن هشام، مستدلاً لها بأدلة مختلفة تعود الى آراء العلماء الاخرين[١٩].

- أما المواضِع التي عرض فيها آراء الاخفش دون تعليق، فهي ثلاثة مواضع، منها الوارد في بحثه: (الخبر اذا يقع ظرفاً منصوباً)[٢٠]، فقال: ((ويقع الخبر ظرفاً منصوباً، كقوله تعالى: ﴿والركبُ أسفلَ منكم﴾[٢١]، وجاراً ومجروراً، كقوله تعالى: ﴿الحَمْدُ للهِ رَبِ العَالمِينَ﴾[٢٢] وهما حينئذٍ متعلقان بمحذوف وجوباً تقديره مستقراً أو استقرّ... والثاني اختيار الاخفش[٢٣]... وحجتهم أن المحذوف عاملٌ النصب في لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلاً.))[٢٤].
- اما ما وافق ابن هشام من اراء الاخفش فهو في موضع واحد في بحثه: (أنّ وأخواتها)[٢٥]، فقال: ((وهو ستة أحرف ... ولعل للترجي، وهو طلب المحبوب المستقرب حصولهُ، كقولك: لعلّ اللهَ يرحمُنِي، أو للإشفاق... أو للتعليل، كقوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ﴾[٢٦]، أي: لكي يتذكر، نص على ذلك الأخفش.))[٢٧].
- أما ما ورد ذكرهم في الكتاب من العلماء الاعلام الفراء فبيّن آراءه المختلفة، واستعان بآرائه بثلاثة عشر موضعاً، في شروح الكتاب، وكان من تلك المواضع أن رفض منها ست مرات، منها ما جاء في (نصب المضارع بـ لن)[٢٨]، فقال في أصل (لنْ): ((ولا هي مركبة من ((لا أن)) فحذفت الهمزة تخفيفاً، والالف لالتقاء الساكنين، خلافاً للخليل، ولا أصلها (لا) فأبدلت (الألف) نوناً، خلافاً للفراء.))[٢٩].
- وقد جاءت عنده آراء للفراء لمجرد العرض، ولم يعلق قبولاً أو رفضاً، وعددها خمسة مواضع، أحدها: (كتابة النون)[٣٠]، فقال ((يجب في الوقف قلب النون الساكنة الفاً في ثلاث مسائل: احداها : ((اذا)) هذا هو الصحيح،وجزم ابن عصفور في شرح الجمل بأنه يوقف عليها بالنون، وبنى على ذلك انها تكتب بالنون[٣١]، وليس كما ذكر، ولا تختلف القراء في الوقف على نحو ﴿ولن تُفلِحُوا اذاً

أبداً﴾[٣٢] أنه بالالف... عن الفراء أن ((إذاً)) اذا كانت ناصبة كتبت بالالف وإلاّ كتبت بالنون، فرقاً بينها وبين ((اذا)) الشرطية والفجائية))[٣٣].

- أما المواضع التي قبلَ برأيه فيهما فهما موضعان، منهما مثلاً الوارد في: (سبب رفع الفعل المضارع)[٣٤]، فقال: ((اجمع النحويون على أن الفعل المضارع اذا تجرد من الناصب والجازم كان مرفوعاً ...وانما اختلفوا في تحقيق الرافع له : ما هو؟ فقال الفراء وأصحابهُ: رافعهُ نفس تجرده من الناصب والجازم، وقال الكسائي: حروف المضارعة، وقال ثعلب: مضارعته للاسم ... وأصح الأقوال الأول، وهو الذي يجري على السنة المعربين، يقولون: مرفوع لتجرده من الناصب والجازم...))[٣٥].
- وأورد من العلماء الآخرين ابا علي الفارسي في تسعة مواضع، أربعة منها كان لآرائه رافضاً، من تلك المواضع الوارد في: (الفعل وأقسامه)[٣٦]، فقال: ((فأما (نعمَ، وبئس): فذهب الفراء وجماعة من الكوفيين[٣٧] الى انهما اسمان ... وَأما (ليسَ) فذهبَ الفارسيُّ في الحلبيات[٣٨] الى أنّها حرف نفي بمنزلة (ما) النافية... واما (عسى) فذهب الكوفيون الى انها حرف ترجّ بمنزلة (لعل)[٣٩]... والصحيح أنّ الأربعة أفعال، بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهنّ...))[٤٠].
- وقد وردت من اراء الفارسي ماوافقه ابن هشام عليها وكانت في ثلاثة مواضع، منها (حروف العطف)[٤١]، فقال: (وقد تضمن سكوتي عن (إمّا) أنّها غير عاطفة، وهو الحق، به قال الفارسي[٤٢]..))[٤٣].
- بقي موضعان لا يعلق ابن هشام عليهما، بل لمجرد الأخذ والعرض، منهما في بحثه: (إذن)[٤٤]، فقال: (... وهي حرف جواب وجزاء عند سيبويه... قال الفارسي: في الأكثر، وقد تتمحّض للجواب، بدليل أنّه يقال: (أُحِبُّكَ) فتقول: (إذاً أظنُّكَ صادقاً)، إذ لا مجازاة بها هنا)[٤٥].
- أما ابن السراج ففي ستة مواطن، أربعة خالفه فيها في: (لن)[٤٦]، منها قوله: ((...ولا تقع (لنْ) للدعاء خلافاً لابن السراج، ولا حجة له فيما استدل به من قوله تعالى: **﴿قال ربّ بما أنعمتَ عليّ فلن أكون ظهيراً للمجرمين﴾**[٤٧]، مدعياً أنّ معناه فاجعلني لا أكُونُ، لإمكانَ حملها على النفي المحض، ويكون ذلك معاهدة منه لله سبحانه وتعالى ألاّ يُظَاهِرَ مُجرماً جزاءً لتلك النعمة التي أنعم بها عليه[٤٨]...))[٤٩].
- أما ما وافق من آراء ابن السراج فكان في موضعين منهما: ما ورد في :(تقدم الخبر)[٥٠]، فقال: ((للخبر ثلاثة أحوال... الثالث: التقدم على الفعل واسمه... ويمتنع ذلك في خبر (ليس)، و(دام)... وأما أمتناع ذلك في خبر (ليس فهو اختيار

الكوفيين، والمبرد، وابن السراج، وهو الصحيح، لانه لم يسمع مثل (ذاهباً لستُ)، ولأنها فعل جامد فأشبهت عَسَى، وخبرها لا يتقدم باتفاق[٥١]...))[٥٢].

- أما ابو العباس المبرد فقد أخذ من آرائه خمسة آراء، منها ثلاثة للموافقة، مثل ما ورد في: (الحروف الجارة)[٥٣]، فقال: (... و(كي) لا يُجرّ بها إلاّ (ما) الاستفهامية، وذلك في قولهم في السؤال عن علة الشيء: (كيمهْ؟) بمعنى لِمَه؟، و(لولا) لا يجر بها إلا الضمير في قولهم: لولاي، ولولاك، ولولاه، وهو نادر، قال الشاعر:

أومَتْ بعَيْنيها من الهودج　　　　لولاكَ في ذا العامِ لَمْ أحْجُجِ[٥٤]

وأنكر المبرد استعماله[٥٥]، وهذا البيت ونحوه حجة لسيبويه عليه، والأكثر في العربية لولا أنا، ولولا أنت، ولولا هُوَ، قال الله تعالى: ﴿لولا أنتمْ لكنا مؤمنين﴾[٥٦]...)[٥٧].

- أما الرفض لآراء المبرد، فهما موضعان، منهما في: (المنادى المفرد إذا تكرر مضافاً)[٥٨]، (اذا تكرر المنادى المفرد مضافاً، نحو: (يا زيدُ زيدَ اليعملات) جاز لك في الأول وجهان... الثاني: الفتح، وذلك على أنّ الأصل: (يا زيدَ اليعملات زيدَ اليعْملات)، ثم اختلف فيه، فقال سيبويه: حذف اليعملات من الثاني لدلالة الأول عليه وأقحمَ (زيدٌ) بين المضاف والمضاف اليه، وقال المبرد: حذف (اليعملات) من الأول لدلالة الثاني عليه، وكلّ من القوليْن فيه تخريج على وجهْ ضعيف... وأما قول المبرد ففيه الحذف من الأول، لدلالة الثاني عليه، وهو قليلٌ، والكثير عكسه[٥٩]))[٦٠].

أمّا العلماء الآخرون فقد أورد منهم السهيلي[٦١] في موضعين، أحدهما تميز بعدم التعليق، وهذا وجد في بحثه: (المصدر)[٦٢] و(شروط عمله)، فقال: ((... وأنما يعمل بثمانية شروط... الثامن: أنْ لا يكون مؤخراً عنه، فلا يجوز: أعجبني زيداً ضربُكَ، وأجاز السهيلي تقديم الجار والمجرور[٦٣]، واستدل بقوله تعالى: ﴿لا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاً﴾[٦٤]...))[٦٥].

- أما المخالفة له ففي موضع واحد، في بحثه (الحرف)[٦٦]، فقال: ((... وأمّا (مهما) فزعم الجمهور أنها اسم، بدليل قوله تعالى:﴿مهما تأتنا به من آيةٍ﴾[٦٧]، فالهاء من (به) عائدة عليها، والضمير لايعود إلا على الأسماء، وزعم السهيلي وابن يسعون[٦٨] أنّها حرف[٦٩]، واستدلا على ذلك بقول زهير:

ومهما تكن عند امرئ من خليقةٍ　وإنْ خَالَها تَخْفَى على النّاس تُعلَم[٧٠]

التحقيق: انّ اسم تكن مستتر، و(من خليقة) تفسير لمهما... (مهما) مبتدأ، والجملة خبر...))[٧١].

- أما الكسائي فقد استعان بآرائه في ثمانية مواطن، جميعها تقريباً خالفه فيها ابن هشام بعد أنْ عَرَضَ تلك الآراء، منها ما جاء في بحثه (اسم المفعول)[٧٢]، فقال: ((وهو كاسم الفاعل... تقول: (جاء المضروبُ عبدهُ) فترفع العبد بمضروب على أنّه قائم مقام فاعله، كما تقول: (جاء الذي ضُربَ عبدهُ)، ولا يختصّ إعمال ذلك بزمان بعينه، لاعتماده على الألف واللام وتقول: (زيدٌ مضروبٌ عبدهُ) فتعمله فيه إنْ أردت الحال أو الاستقبال، ولا يجوز أن تقول: (مضروبٌ عبدهُ) وأنت تريد الماضي، خلافاً للكسائي[٧٣]...))[٧٤].
- هذا فضلاً عن موضع واحدٍ يرى ابن هشام حكاية الكسائي شاذة[٧٥].
- أمّا ابن مالك فجاء في موضعين الأول لم يصرح بابن مالك بل استعان ابن هشام بتسمية ابن مالك حَسْبَ ما ورد في ألفيته، وذلك في (مِمّا خرج عن الأصل)[٧٦]، اذ قال: (ما جمع بألف وتاء مزيدتين كـ(هندات)... فإنه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة... فأمّا في الرفع والجر فإنّه على الأصل، تقول: (جاءت الهندات) فترفعه بالضمة، (ومررت بالهندات) فتجره بالكسرة... لا فرق بين أنْ يكون قد سلمت بنية واحِده... أو تغيرت... ألا ترى أنّ الأول محرّكٌ وَسَطه، والثاني قلبت ألفه ياء، والثالث قلبت همزته واواً، ولذلك عَدلتُ عن قول أكثرهم: جمع المؤنث السالم إلى أنْ قلتُ: الجمع بالألف والتاء[٧٧]، لأعمّ جمع المؤنث وجمع المذكر، وما سلم فيه المفرد وما تغيّرَ...))[٧٨].
- أمّا الموضع الآخر فكان نصيبه الرفض من ابن هشام في حديثه عن: (ذو الأداة)[٧٩] فقال: ((والمشهور بين النحويين أن المعرف بـ(أل) عند الخليل، واللام وحدها عند سيبويه، ونقل ابن عصفور الأول عن ابن كيسان، والثاني عن بقية النحويين ونقله بعضهم عن الأخفش، وزعم ابن مالك أنّه لا خلاف بين سيبويه والخليل في أنّ المعرف (أل) وقال: وإنما الخلاف بينهما في الهمزة: أزائدة هي أم أصلية؟ وأستدل على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه[٨٠]...))[٨١].

أورد لثعلب موضعين، رفض فيهما رأيه منهما الوارد في بحثه (سبب رفع الفعل المضارع)[٨٢]، المار الذكر، فقال: ((... قال ثعلب: مضارعته للاسم.. وأصحّ الأقوال الأول... يقولون مرفوع لتجرده من الناصب والجازم...))[٨٣].

- أما الزمخشري فقد جاءت آراؤه في خمسة مواضع، رأيان منهاللمخالفة مع ابن هشام، منهما مثلاً ماجاء في (لنْ)[٨٤] المار الذكر أيضاً، فقال: ((حرف يفيد النفي والاستقبال، بالاتفاق، ولا يقتضي تأبيداً خلافاً للزمخشري في إنموذجه[٨٥]، ولا تأكيداً خلافاً له في كشافه[٨٦]، بل قولك: (لنْ أقومَ) محتمل لأنْ تريد بذلك أنّكَ لا تقوم أبداً، وأنك لاتقوم في بعض أزمنة المستقبل، وهو موافق لقولك: (لا أقوم) في عدم إفادة التأكيد...))[٨٧].

- وأورد لـه موضـعين لـم يعلـق عليهمـا مثـل: (الخبـر إذا وقـع ظرفـاً منصـوباً)(٨٨)؟ فقـال: ((ويقـع الخبـر ظرفـاً منصـوباً... وجـاراً ومجـروراً... وهمـا حينئـذٍ متعلقـان بمحذوفٍ وجوباً تقديره مستقر أو أستقر... والثـاني أختيـار الأخفش، والفارسـي، والزمخشري، وحجتهم أنّ المحذوف عاملٌ النصب في لفظ الظرف ومحل الجـار والمجرور، والأصل في العامل أنْ يكون فعلاً(٨٩)))(٩٠).
- والموضـع الأخيـر للزمخشـري وافقـه عليـه ابـن هشـام هـو فـي: (الجـازم لفعـل واحد)(٩١)، فقال: ((... مما يجزم فعلاً واحداً (لـم)... (لمـا) أختهـا... وتفارقهـا فـي أربعة أمور، أحدها: أنّ المنفي بها مستمرُ الانتفاء إلى زمن الحال بخلاف المنفـي بـ(لم) فإنه قد يكون مستمراً، مثل: (لم يلد)(٩٢) وقد يكون منقطعـاً، مثـل: (هل أتـى على الإنسان حينٌ من الدهر لم يكـن شـيئاً مـذكوراً)(٩٣)، لأنّ المعنـى أنّـه كـان بعد ذلك شيئاً مذكوراً، ومن ثم امتنعَ أنْ تقول لمّـا يقمْ ثـم قـام، لمـا فيـه مـن التنـاقض، وجاز لم يقمْ ثم قام، والثاني: أنّ لمّا تؤذن كثيراً بتوقع ثبوت مـا بعدها، نحـو: (بل لمّـا يـذوقوا عـذابِ)(٩٤) أي: الـى الآن لـم يـذوقوه وسـوف يذوقونـه ولـم لا تقتضـي ذلك، ذكر هذا المعنى الزمخشريّ(٩٥)، والاستعمال والذوق يشهدان به..))(٩٦).

وكذلك جاء من العلماء عنده في الشرح الخليل في ثلاثـة مواضـع، موضـعان منهمـا خالفـهُ فيهمـا، منهمـا مـا جـاء فـي بحثـه (همـزات الوصـل)(٩٧)، فقـال: ((... وأمـا الحرف فلم تدخل عليه همزة وصل إلاّ على اللام نحو قولك: (الغلام، والفرس) وعن الخليل أنّها همزة قطع عوملت في الدرج معاملة الوصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال، كمـا حـذفت الهمـزة مـن (خيـر)، و(شـر) فـي الحـالتين للتخفيـف وبقيـة الحـروف همزاتهـا همزات قطع، نحو: (أمْ، وأو، وأنْ)...))(٩٨).

أما الموضع الثالث فهو الموضع الذي عرض فيه لرأي الخليل، وكـان موافقـاً لـه، ذلـك الموضـع هـو قـد سبقناه بالـذكر فـي (ذو الأداة)(٩٩)، فقـال: ((والمشـهور بـين النحويين أن المعرف (أل) عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه... وتلخيص الكلام أنّ في المسألة ثلاثة مذاهب: أحدها أن المعرف (أل) والألف أصل، الثـاني: أنّ المعرّف (أل) والألـف زائـدة، الثالـث: أنّ المعـرف الـلام وحـدها، والاحتجـاج لهـذه المـذاهب يستدعي تطويلاً يليق بهذا الإملاء.))(١٠٠).

أورد ابن خروف في موضعين، أولهما وافقه فيه، هو في تناولـه: (اختصـاص (كان) بأمور)(١٠١)، ((... جواز حذف آخرها، وذلك بخمسة شروط، وهـي: (أنْ تكون بلفظ المضارع، وأنْ تكون مجزومة، وأنْ لاتكون موقوفاً عليهـا، ولا متصـلة بضـمير نصـب ولابسـاكن...ولا يجـوز الحـذف فـي نحـو: (لـم يَكـنِ الـذينَ كفـرُوْا مِـنْ أهْـلِ الكتـابِ)(١٠٢)، لأجل اتصـال السـاكن بهـا، فهـي مكسـورة لأجلـهِ، فهـي متعاصـية علـى الحذف لقوتها بالحركة، والضمائر تردّ الأشياء الى أصولها، ولا فـي الموقـوف عليهـا،

نصّ على ذلك أبن خروف، وهو حسن، لان الفعل الموقوف عليه إذا دخله الحذف حتى بقي على حرف واحد أوْ حرفين وجب الوقف عليه بهاء السكت...))(١٠٣).

- وثانيهما ما جاء في (المستغاث به)(١٠٤)، فقال: ((وهو كل اسم نوديَ ليخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة) ولا يستعمل له من حروف النداء إلا (يا) خاصة، والغالب استعماله مجروراً بلام مفتوحة... وقال ابن خروف: هي زائدة فلا تتعلق بشيء...))(١٠٥)، والواضح من النص السابق أنه ذكر رأيه من دون تعليق، بل لمجرد الذكر.
- أما ما ورد من العلماء الآخرين ابن جني، وكانت آراؤه في أربعة مواضع، ثلاثة منها رفضها ابن هشام، منها ما جاء في بحثه: (التوكيد)(١٠٦)، فقال: ((... ليس من تأكيد الجملة قول المؤذن (الله أكبر)، (الله أكبر) خلافاً لابن جني، لأنّ الثاني لم يؤت به لتأكيد الأول، بل لإنشاء تكبير ثانٍ(١٠٧)، بخلاف قوله: (قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة) فإن الجملة الثانية خبر (ثانٍ)، جيء به لتأكيد الخبر الأول))(١٠٨).
- أمّا الموضع الرابع فكان لمجرد الذكر لرأيه من دون تعليق، وهذا في بحثه: (المستغاث به)(١٠٩)، فقال: ((وهو كل اسم نودي لِيخلّصَ من شدة أو يعين على دفع مشقة)) ولا يستعمل له من حروف النداء إلا (يا) خاصة، والغالب استعماله مجروراً بلام المفتوحة، وهي متعلقة بيا عند ابن جني، لما فيها من معنى الفعل(١١٠)...))(١١١).
- أمّا ابن عصفور ففي أربعة مواضع، اثنين منها رفضها ابن هشام، منهما الوارد في: (الوقف)(١١٢)، فقال: (يجب في الوقف قلب النون الساكنة الفاً في ثلاث مسائل: إحداها (إذا) هذا هو الصحيح، وجزم ابن عصفور في شرح الجمل بأنه يوقف عليها بالنون، وبنى على ذلك أنها تكتب بالنون، وليس كما ذكر، ولا تختلف القراء في الوقف على نحو: ((ولنْ تفلحوا إذاً أبداً)(١١٣)، أنه بالألف...))(١١٤).
- أما الموضع الثالث الذي وافقه عليه، فهو موضع (المستغاث به)(١١٥)، المار بالذكر، فقال استكمالاً لما مرّ ((... وعند ابن الصائغ وابن عصفور بالفعل المحذوف، وينسب ذلك إلى سيبويه... وذكر المستغاث له بعده مجروراً بلام مكسورة دائماً على الأصل، وهي حرف تعليل، وتعلقها بفعل محذوف، وتقديره: ادعوك لكذا(١١٦)...))(١١٧).
- أما الموضع الرابع فكان لمجرد الذكر من دون تعليق، وهذا الموضع في: (ذو الأداة)(١١٨)، والذي مرّ ذكره أكثر من مرة، فقال: ((... المعرف (ال) عند الخليل، واللام وحدها عند سيبويه ونقل ابن عصفور الأول عن ابن كيسان، والثاني عن بقية النحويين، ونقله بعضهم عن الأخفش...))(١١٩).

- أما الزجاج فقد وردتْ آراؤهُ في ثلاثة مواضع، منها موضعان كان يخالفه ابن هشام فيهما، منهما ما وَردَ في بحثه: (باب المفعول)[١٢٠]، فقال: ((وهو خمسة، هذا هو الصحيح، وهي المفعول به... والمفعول المطلق... والمفعول فيه، وهو الظرف... والمفعول له... والمفعول معه... ونقص الزجاج منها المفعول معه، فجعله مفعولاً به[١٢١]...))[١٢٢].
- أما الموضع الثالث فقدْ وافقه ابن هشام عليه، وهو الذي جاءَ في بحثه: (العَلَم)[١٢٣]، فقال: ((... وإذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب - في الأفصح - تقديم الاسم وتأخير اللقب ثمّ إنْ كانا مضافين... أو كان الأول مفرداً، والثاني مضافاً... أو كان الأمر بالعكس... وَجَبَ كون الثاني تابعاً للأول في إعرابه: إمّا على أنّه بدلٌ منه، أو عطف بيان عليه، وإنْ كانا مفردين... فالكوفيون والزجاج يجيزون فيه وجهين، أحدهما: اتباع اللقب للاسم، والثاني: إضافة الاسم إلى اللقب... والصحيح الأول، والإتباع أقيس من الإضافة[١٢٤]...))[١٢٥].
- أمّا ابن كيسان فقد ورد له رأيان في شروح الكتاب، أولهما ما لم يعلقْ عليه ابن هشام، بل لمجرد الذكر، وهو موضع (ذو الأداة)[١٢٦]، الذي مرّ بنا في أكثر من مناسبة للاستشهاد، فقال: ((... أن المعرف (أل) عند الخليل، واللام وحدها عند سيبويه، ونقل ابن عصفور الأول عن ابن كيسان...))[١٢٧].
- أما الموضع الثاني الذي وافقه ابن هشام عليه، فهو ما جاء في بحثه: (حالات الاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بفعل أو ما في معناه)[١٢٨]، فقال: ((للاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بفعل أو ما في معناه ثلاث حالات... الثانية أن يترجح المفعول معه على العطف، وذلك نحو قولك: (كن أنْتَ وزيداً كالأخ) وذلك لأنّك لو عطفت (زيداً) على الضمير، في (كُنْ) لزمَ أن يكون زيدٌ مأموراً، وأنتَ لاتريد أن تأمره، وإنّما تريد أن تأمر مخاطبك بان يكون معه كالاخ... وقد استفيد من تمثيلي بـ(كنْ أنْتَ وزيداً كالأخ) أنّ ما بعد المفعول معه، يكون على حسب ما قبله فقط، لا على حسبهما، وإلا لقلتْ كالأخوين، هذا هو الصحيح. وممن نصّ عليه ابن كيسان، والسماع والقياس يقتضيانه[١٢٩]...))[١٣٠].
- أما السيرافي فقد جاء في موضعين، أولهما من دون تعليق، وذلك في: (عطف النسق)[١٣١]، فقال: ((... قال السيرافي: (اجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين على أن الواو للجمع من غير ترتيب[١٣٢]...))[١٣٣].
- أما الموضع الآخر فهو تكملة لما ورد في الموضع الأول (الموضع السابق)، فقال ابن هشام: ((وأقولُ: إذا قيل (جاءَ زيدٌ وعمرو) فمعناه أنّهما اشتركا في المجيء، ثم يحتمل الكلام ثلاثة معانٍ أحدها: أنْ يكونا جاءَا معاً، والثاني: أنْ يكونَ مجيئهما على الترتيب، والثالث: أنْ يكون على عكس الترتيب، فإنْ فُهمَ أحدُ الأمور

بخصوصه، فمن دليل آخر، كما فهمت المعية في نحو قوله تعالى: ﴿وإذْ يرفع إبراهيمُ القواعدَ من البيت وإسماعيلُ﴾[١٣٤]، وكما فُهمَ الترتيب في قوله تعالى: ﴿إذا زُلْزِلَتِ الأرضُ زِلْزَالَها وأَخْرَجَتِ الأرْضُ أثقالها وقال الإنسانُ مالها﴾[١٣٥]، وكما فهم عكس الترتيب في قوله تعالى أخباراً عن منكري البعث ﴿ما هي إلاّ حياتنا الدنيا نموت ونحيا﴾[١٣٦]، ولو كانت للترتيب لكان اعترافاً بالحياة بعد الموت، وهذا الذي ذكرناه قول أكثر أهل العلم: من النحاة وغيرهم، وليس باجماع، كما قال السيرافي... أنّه أجاب عن هذه الآية بأنّ المراد يموت كبارنا وتولد صغارنا فنحيا[١٣٧] وهو بعيد...))[١٣٨].

- وهناك من العلماء ما ورد مرة واحدة في شروح الكتاب المختلفة على نحو الرفض، أو القبول، أو لمجرد الذكر دون تعليق، فبلغ عددهم عشرين عالماً نحوياً، منهم مثلاً: هشام[١٣٩]، وابن مضاء[١٤٠]، اذ أوردهما برفض رأيهما، ومنهم من قبل برأيه، منهم الجرجاني[١٤١]، وابن الحاجب[١٤٢]، ويونس(١٤٣)، وغيرهم[١٤٤].
- واما ما ورد من دون تعليق فاورد منهم الجوهري[١٤٥]، وابن معطِ[١٤٦]، وابن درستويه[١٤٧]، وغيرهم[١٤٨].

آراء الكوفيين في الكتاب:

جاءت آراؤهم المختلفة في مواضع مختلفة في شروحه للموضوعات المتنوعة، فبلغ عددها عشرين موضعاً، أربعة عشر موضعاً، منها مثلاً ماورد في (أحوال معمول الصفة المشبهة)[١٤٩]، فقال: ((ولمعمول الصفة المشبهة ثلاثة أحوال... الوجه الثاني: النصب، فلا يخلو إمّا أنْ يكون نكرة كقولك (وجهاً) أو معرفة كقولك (الوجهَ) فان كان نكرة فنصبَهُ على وجهين، أحدهما أنْ يكون على التمييز، وهو الأرجح، والثاني أن يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول به، فإن كان معرفة تعيّن أن يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول به، لان التمييز لا يكون معرفة، خلافاً للكوفيين[١٥٠]...))[١٥١].

وجاءَ منهم ما وافقه ابن هشام، يمكن عدّهُ ثلاثة مواضع، منها في تناوله: (العلم)[١٥٢]، فقال: ((... واذا اجتمع الاسم مع اللقب - وَجَبَ - في الافصح تقديم الاسم وتأخير اللقب، ثم إنْ كانا مضافين... أو كان الأول مفرداً، والثاني مضافاً... أو كان الأمر بالعكس... وجب كون الثاني تابعاً للأول في إعرابه، إمّا على أنّهُ بدلٌ منه، أوْ

عطف بيان عليه، وإنْ كانا مفردين... فالكوفيون والزجاج يجيزون فيه وجهين، أحدهما: اتباع اللقب للاسم كما تقدم في بقية الأقسام... والصحيح الأول، والاتباع أقيس من الاضافة...))[١٥٣].

- أما ما ورد لمجرد الذكر من دون تعليق، ففي ثلاثة مواضع، منها (باب التنازع)[١٥٤]، فقال: (... لا خلاف في جواز إعمال أيّ العاملين أو العوامل شئتَ، وإنّما الخلاف في المختار، فالكوفيون يختارون إعمال الأول لسبقه... فإنْ أعملتَ الأول أضمرتَ في الثاني كل ما يحتاج اليه من مرفوع ومنصوب ومجرور ... وذلك لأنّ الاسم المتنازع فيه... في نية التقديم، فالضمير وإنْ عَاد على متأخر لفظاً لكنه متقدم رتبة[١٥٥]...))[١٥٦].

آراء البصريين:

- أما البصريون فقد استعان بآرائهم في اثني عشر موضعاً، ثلاثة منها رفضها، منها ما جاء في بحثه: (سبب رفع الفعل المضارع)[١٥٧]، فقال: ((... وقال البصريون حلوله محل الاسم، قالوا: ولهذا اذا دخل عليه نحو: (أنْ ولنْ ولمْ ولمّا) امتنعَ رفعه، لان الاسم لا يقع بعدها، فليس حينئذ حالاً محل الاسم. وأصح الأقوال الأول... يقولون: مرفوع لتجرده من الناصب والجازم... ويرد قول البصريين ارتفاعه في نحو: (هلا يقوم)، لأنّ الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض...))[١٥٨].
- وأورد خمسة مواضع موافقاً لها ابن هشام، منها ما جاءَ في: (التعجب)[١٥٩]، فقال: ((... وأمّا (افعل) فزعم الكوفيون أنّه اسم... وزعم البصريون أنّه فعل ماض، وهو الصحيح، لأنّه مبني على الفتح، ولو كان اسماً لارتفعَ على أنّه خبر، ولأنه يلزمه مع ياء المتكلم نون الوقاية، يقال: (مَا أفقرني الى عفوِ الله)، ولا يقال: (مَا افقري)[١٦٠]...))[١٦١].
- أمّا ما جاء مِنْ آرائهم لمجرد الذكر دون اعتراض، أو موافقة ففي أربعةِ مواضع، منها: (الخبر اذا يقع ظرفاً منصوباً)[١٦٢]، المار الذكر، فقال: ((ويقع الخبر ظرفاً منصوباً... وجاراً ومجروراً... وهما حينئذٍ متعلقان بمحذوف وجوباً تقديره مستقر أو استقرّ والأول اختيار جمهور البصريين، وحجتهم أنّ المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أنْ يكونَ اسماً مفرداً[١٦٣]...))[١٦٤].
- أورد تعبيرات تشير الى مجموع النحويين، أو قوم منهم، أو بعضهم، وكان يرفض آراءهم وذلك في إثنى عشر موضعاً، من ذلك مثلاً ما جاء في تناوله: (عطف البيان)[١٦٥]، فقال: ((... منع كثير من النحويين كون عطف البيان نكرة

تابعاً للنكرة، والصحيح الجواز[١٦٦]، وقد خرج على ذلك قوله تعالى: ﴿وَيُسْقَى مِن مَاءٍ صَدِيدٍ﴾[١٦٧]...))[١٦٨]، وغير ذلك كثير[١٦٩].

- أما مواضع القبول فكانت هي الأكثر نسبة لما ورد من آرائهم في شروح الكتاب، حتى بلغ عدد المواضع التي وافقها واحداً وعشرون موضعاً، منها ((الجازم لفعل واحد خمسة أمور: أحدهما الطلب، وذلك أنّه إذا تقدم لنا لفظ دال على أمر أو نهي أو استفهام أو غير ذلك من أنواع الطلب، وجاء بعده فعل مضارع مجرّد من الفاء وقصد به الجزاء، فإنّه يكون مجزماً بذلك الطلب... ولو كان المتقدم نفياً أو خبراً مثبتاً لم يجزم الفعل بعده... والثاني نحو: (أنت تأتينا تحدثنا) برفع تحدثنا وجوباً باتفاق النحويين...))[١٧٠].
- أمّا مَا ورد من آرائهم من دون تعليق ففي اثني عشر موضعاً، منها في بحثه: (الترخيم[١٧١])، فقال: ((وهو: حذف آخِرِهِ تخْفيفاً، وهي تسمية قديمة، وروي أنه قيل لابن عباس: إنّ ابن مسعود قرأ: (و نَادَوْا يَامَال ِ)[١٧٢]، فقال: مَا كانَ أشْغَلَ أهلَ النار عن الترخيم ... وعن بعضهم أنّ الذي حسن الترخيم هنا أن فيه الإشارة الى أنّهم يقتطعون بعض الاسم، لضعفهم عن إتمامه[١٧٣]...)[١٧٤].
- وردت لديه بعض التعبيرات تبين ترجيح ابن هشام لها أو ترجيح النحويين لها، فعبر عنها بـ(الأفصح)، وبلغ عددها تسعة مواضع، منها ما جاء في بحثه: (اسم التفضيل)[١٧٥]، فقال: ((... حالة يكون فيها لازماً للأفراد والتذكير، وذلك في صورتين... وحالة يكون فيها جائز الوجهين: المطابقة وعدمها، وذلك إذا كان مضافاً لمعرفة... وعدم المطابقة أفصح[١٧٦]، قال الله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ﴾[١٧٧]، ولم يقل (احرصي) بالياء، وقال الله تعالى: ﴿جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ﴾[١٧٨]، فطابق، ولم يقل (أكبر مجرميها)[١٧٩]...[١٨٠]).
- اورد تعبيراً آخر يوضح فيه الرأي الصحيح، بل الأصح، أو احياناً الرأي الصحيح يكون رأيه هو (أي ابن هشام)، منها الوارد في كلامه على: (أقسام الفعل)[١٨١]، فقال: ((والصحيح أن الأربعة أفعال (ويقصد نعم، وبئس، وليس، وعسى)، بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهن...))[١٨٢].
- أو عبارة (الأصح) جاءت عنده في أربعة مواضع، منها في: (الوقف)[١٨٣]، فقال: ((اذا وقف على ما فيه تاء التأنيث: فان كانت ساكنة لم تتغير، نحو (قامت)... وإن كانت متحركة: فأما أن تكون الكلمة جمعاً بالألف والتاء، أولا... وإن كانت جمعاً بالألف والتاء فالأصح الوقف بالتاء...))[١٨٤].

- أمّا الترجيح لآرائه، فكان في مواضع قليلة محدودة حيث لا تذكر، منها مثلاً الوارد في بحثه: (الأفعال الناقصة)(١٨٥)، فقال: ((... معنى التمام: أن يستغنى بالمرفوع عن المنصوب... وما فسرنا به التمام هو الصحيح... وكذلك الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصاً، لم سمي ناقصاً؟ فعلى ما اخترناه سمي ناقصاً لكونه لم يكتف بالمرفوع، وعلى قول الأكثرين لأنّه سلب الدلالة على الحدث وتجرّد للدلالة على الزمان(١٨٦) والصحيح الأول))(١٨٧).
- وآخر ما يخصّ الآراء الواردة في شروح الكتاب المختلفة كان الرد والقبول من قبل النحويين فيما بينهم، أو من قبل الجمهور عند معارضة الآراء فيما بينها، أو من قبل ابن هشام كما هو واضح في تسلسل العلماء، وكذلك الحال بالنسبة للآراء التي جاءت من دون تعليق(١٨٨).

المصطلحات:

أراد البحث هنا أن يستكمل فقرة تعدّ مكملة للآراء، إذ يحاول البحث في هذه المساحة القليلة أن يبيّن مساحة المصطلحات الواردة في شرح الكتاب، إذ ((لابدّ للنحو بصيرورته صناعة من مصطلحات تكون أعلاما على موضوعات ومعان يطلقها أصحاب الصناعة، فيفهمها الدارسون من أهلها))(١٨٩).

كان شأن المصطلحات أن كانت بصرية مرّة وكوفية مرة، وهذا واضح ذلك ومنتشر في الكتاب.

المصطلحات البصرية:

تفوق استعمال المصطلحات البصرية اذ اعتاد على ايرادها منها : ((الجر، والصفة، والموصوف، والنفي)) وغير ذلك(١٩٠)، من ذلك مثلاً ما جاء في بحثه (المثنى)(١٩١)، فقال: ((فانه يرفع بالألف نيابة عن الضمة، ويجرّ وينصب بالياء نيابة عن الكسرة والفتحة...))(١٩٢).

- أورد مصطلح (الصفة) في: (النيابة عن المصدر)(١٩٣)، فقال: ((... وليس مما ينوب عن المصدر صفته، نحو: (كلا منها رغداً)(١٩٤)...))(١٩٥).
- وأورد من تلك المصطلحات ـ كما مرّ ـ مصطلحاً بصرياً آخر هو: (موصوف)، الذي جاء في: (المصدر)(١٩٦)، فقال: ((... وإنما يعمل بثمانية شروط... الخامس: أن لا يكون موصوفاً قبل العمل: فلا يقال: (أعجبني ضربك الشديد زيداً فإن أخرت (الشديد) جاز...))(١٩٧).
- أمّا مصطلح (النفي) فقد ورد كثيراً في شرح الكتاب، نأخذ منها مثلاً الوارد في: (اسم الفاعل)(١٩٨)، فقال: (... إنْ كان مجرداً منها (يعني من الـ) فإنّما يعمل بشرطين ... الشرط الثاني: أن يعتمد على نفي، أو استفهام...)(١٩٩).

- هكذا يرى الدارس لكتابه أنّ مصطلحاته السابقة، وغيرها يستعملها بكثرة.

المصطلحات الكوفية

- أمّا المصطلحات الكوفية فكان يستعملها على الدوام في شروح الكتاب، وفي مواضع مختلفة فمن تلك المصطلحات ما ورد عنده مصطلح (الأدوات)، والمراد به (حروف المعاني) عند البصريين(٢٠٠)، وجاء هذا في: (باب الاشتغال)(٢٠١)، فقال: (... اعلم أنّ للاسم المتقدم على الفعل المذكور خمس حالات، فتارة يترجح نصبه، وتارة يجب... وأما وجوب النصب ففيما إذا تقدم على الاسم أداة خاصة بالفعل، كأدوات الشرط والتحْضيض...)(٢٠٢).
- أورد مصطلح (مخفوض)، و(خافض)، وشبيها تهما التي تقابل مصطلح (الجر) عند البصريين(٢٠٣)، وذلك في بحثه: (المنادى)(٢٠٤)، فقال: (... أنّ المنادى أنّما ينصب لفظاً في ثلاث مسائل.. الثانية: أنْ يكون شبيهاً بالمضاف، وهو: (ما اتصل به شيء من تمام معناه) وهذا الذي به التمام أمّا أن يكون اسماً مرفوعاً بالمنادى... أو منصوباً به... أو مخفوضاً بخافض متعلق به كقولك: (يا رفيقاً بالعباد)...)(٢٠٥).
- هكذا يرى الدارس لكتاب (شرح قطر الندى وبل الصدى) توفر المصطلحات البصرية، اكثر من الكوفية، وذلك واضح عنده، وإنْ كان هناك إيراد للمصطلحات الكوفية.

الخاتمة:

- من خلال دراستنا للآراء الواردة، والعلماء الذينَ أخذ بآرائهم في كتابه نجد ان ابن هشام ذكر كثيراً منهم، وفصّلَ القول بتلك الآراء بين القبول والرفض، على أسس قويمة قامت عليها لغتنا، وكانت تلك الآراء لعلماء كثيرين، فيقبل بهذا الرأي هذا العالم، أو يرفضه، أو قد يكون الرفض، أو القبول من قبله هو على نحو ما مرّ.
- وهناك آراء وردت من دون أنْ يقبلَ بها أو يرفضها، بل لمجرد الذكر لها، وذلك كثيرٌ.
- رأينا شمولَ كثيرٍ من العلماء بالورود في كتابه، قسمٌ مِنْهم يعودُ الى مدرسة الكوفة، والقسم الآخر يعود الى مدرسة البصرة، وقسم لا يمثلون إلاّ آراءهم. وأيضاً استعانَ بكثيرٍ من المدرسة الكوفية، ودللَ على ما يقول بآرائهم، وإنْ كان رفضه لآرائهم أكثرَ من قبوله لهم. وأحياناً أوردها بالقبول، وأخْرى بعدم التعليق.

- أمّا مدرسة البصرة فكان إيراده لهم أقلّ من الكوفيين، لكنّ قبوله لهم أكثرُ بقليل، ورفضهم في مواضع أقلّ، وأحياناً أوردها مع عدم التعليق عليها، ويُفْهمُ ذلك أنّهُ يميل الى البصريين قليلاً، لكن مع عدم إهماله لهم، وذلك واضح في ثنايا البحث.
- كان احيانا يفصّل بتلك الآراء، وأخرى يجمل فيها، لكنّه يعطي هذا الرأيَ، أو ذلك، المهم مما سبق أنّ الدارس لكتابه (شرح قطر الندى وبلّ الصدى) يحصل على وافر من العلماء، وآرائهم، وأساليبهم في التعليق على موضع من المواضع، في مفرداتهم، وتراكيبهم، واتجاهاتهم النحوية المختلفة.
- وترى أبن هشام في أثناء ذلك يورد المصطلحات بصرية مرة، وكوفية أخرى، فكان من مكملات البحث أن يدرس تلك المصطلحات، والمواطن التي جاءت فيها، بحسب الضرورة وإن كان توفر المصطلحات البصرية بنحو اكثر من الكوفية وذلك واضح عنده، وإنْ كان هناك ايراد للكوفية وعدم اهمال عنده تجاهها..

Abstract

Through my study to the stated views and the scholars whom the writer depended their ideas in his book, I found that he mentioned many of them and elaborated those views accepting some of them and rejecting other on proper bases on which our language is established. He was sometimes viewing those ideas to scholars; thus, he accepted some scholar's view and rejected another scholar's view, or his rejection and acceptance of those views were hard.

there were views that were stated without his acceptance or rejection, they were stated just a matter of mentioning them and those were a lot.

I found many scholars were included in his book some of them belong to Al_Kufa school some to Al_Basra school, and others were just representing their views. He depended on a lot of Al_Kufa school's scholars and he referred to them in his writing though his rejection to their views were more than his acceptance to them; thus, he sometimes accepted them , and others without comment.

Concerning Al_Basra school, he included less scholars than Al_Kufa scholars, but his acceptance towards them was little greater, and his rejection to them was lesser. He sometimes did comment on their views which is concluded that he trended little to Al_Basra scholars, but he did not ignore them which is clear in the detail of the research.

He was sometimes going into detail with those views, and sometimes he was summarizing them, but he was expressing his ideas. The importance is that the researcher of his book " exploration of Qatar Al_Nada and wetness of each " get a lot of scholar's views and their styles in commenting on and various syntactic trends.

I see Ibn Husham states terms from Al_Basra and Al_Kufa schools; thus, for the completion of this research, those terms are to be studied with the sources that they come from as required though the terms of Al_Basra school were more than Al_Kufa school and in spite of stating Al_Kufa school terms and that he did not ignore them; thus, the research has dealt with different views and terms as possible as it could.

هوامش البحث

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى:١٥.
(٢) ينظر شرح جمل الزجاجي:٩٥/١.
(٣) هو من الابيات غير معروفة القائل، وهو من شواهد شذور الذهب:٤٢.
(٤) شرح قطر الندى وبل الصدى:١٨.
(٥) ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى:٣٠٢،٧٩،٦٦،٤٦،اذ رفضها جميعها.
(٦) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢١٩.
(٧) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٢١.
(٨) سورة البقرة:آية:٣٥.
(٩) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٢١، وينظر مغني اللبيب ٧٢٨/٢.
(١٠) شرح قطر الندى وبل الصدى:٣١٣.
(١١) الكتاب ٦١/١.
(١٢) شرح قطر الندى وبل الصدى:٣١٤-٣١٥.
(١٣) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٤٢.
(١٤) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ٦١١/١، ٦١٥.
(١٥) شرح شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٤٢-٢٤٣.
(١٦) ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٣٨ في (باب التمييز)،وكذلك ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى:٢١٢ في (الترخيم).
(١٧) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٧٢.
(١٨) ينظر شرح التصريح ١٥٨/١.
(١٩) ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى في اسم الفاعل:٢٦٧-٢٧٩،وكذلك في الترخيم:٢١١، وكذلك في المفعول معه:٢٢٨.
(٢٠) شرح قطر الندى وبل الصدى:١١٦.
(٢١) سورة الانفال:آية ٥٢.
(٢٢) سورة الفاتحة:١.
(٢٣) ينظر حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ١٦٦/١.
(٢٤) شرح قطر الندى وبل الصدى:١١٦.
(٢٥) شرح قطر الندى وبل الصدى:١٤٤.
(٢٦) سورة طه:اية ٤٤.
(٢٧) شرح قطر الندى وبل الصدى:١٤٤-١٤٥ وينظر رأي الاخفش في مغني اللبيب ٢١٩/١.
(٢٨) شرح قطر الندى وبل الصدى:٥٦.
(٢٩) شرح قطر الندى وبل الصدى:٥٧، وينظر رأي الخليل والفراء في مغني اللبيب ٢٨٤/١.
(٣٠) شرح قطر الندى وبل الصدى:٣٢٢.
(٣١) شرح جمل الزجاجي:١٧٠/٢.
(٣٢) سورة الكهف: اية ٢٠.
(٣٣) شرح قطر الندى وبل الصدى:٣٢٢، وينظر رأي الفراء في مغني اللبيب:٢١/١.
(٣٤) شرح قطر الندى وبل الصدى:٥٥.
(٣٥) شرح قطر الندى وبل الصدى:٥٦، وينظر هذه الاراء في الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ٤٤٨/٢-٤٥٠.
(٣٦) شرح قطر الندى وبل الصدى٢٥-٢٦.
(٣٧) ينظر الانصاف في مسائل الخلاف ٩٧/١.
(٣٨) ينظر شرح الكافية ٣١٥/٢.
(٣٩) ينظر شرح التصريح على التوضيح ٩٤/٢-٩٥.
(٤٠) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٧.

(٤١) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٩٥.
(٤٢) ينظر مغني اللبيب ٥٩/١.
(٤٣) شرح قطر الندى وبل الصدى:٣٠١.
(٤٤) شرح قطر الندى وبل الصدى:٥٧.
(٤٥) شرح قطر الندى وبل الصدى:٥٧، وينظر رأي الفارسيّ في مغني اللبيب ١/ ٢٠-٢١.
(٤٦) شرح قطر الندى وبل الصدى:٥٦.
(٤٧) سورة القصص:اية ١٧.
(٤٨) ينظر الايضاح في شرح المفصل ٣٢٢/٢، والبحر المحيط ١٠٩/٧.
(٤٩) شرح قطر الندى وبل الصدى:٥٧.
(٥٠) شرح قطر الندى وبل الصدى:١٢٩.
(٥١) ينظر الانصاف في مسائل الخلاف ٧٢٩/٢، شرح التصريح على التوضيح ١٨٨/١.
(٥٢) شرح قطر الندى وبل الصدى:١٢٩-١٣٠.
(٥٣) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٤٤.
(٥٤) هذا البيت لعمر بن ابي ربيعة المخزومي، يوجدفي زيادات الديوان/٤٨٧،وهو من شواهد شرح المفصل ٤٣٨،خزانة الادب٤٢٩/٢.
(٥٥) ينظر الانصاف في مسائل الخلاف ٥٦٤/٢-٥٦٩.
(٥٦) سورة سبأ:اية ٣١.
(٥٧) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٤٦-٢٤٧.
(٥٨) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٠٧.
(٥٩) ينظر المقتضب ٢٠٤/٤-٢٠٥، ينظر الانصاف في مسائل الخلاف٢٦٤/١.
(٦٠) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٠٧-٢٠٨.
(٦١) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن احمد بن اصبغ بن حبيش، كان عالماً بالعربية واللغة والقراءات بارعاً في ذلك، جامعاً بين الرواية والدراية،نحوياً متقدماً، ادبياً، عالماً بالتفسير وصناعة الحديث حافظاً للرجال والانساب،عارفاً بعلم الكلام والاصول، حافظاً للتاريخ،تصدر للاقراء، وكف بصره، له الروض الانف في شرح السيرة،توفي سنة احدى وثمانين وخمسمائة، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٨١/٢.
(٦٢) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٥٥.
(٦٣) ينظر البيان في غريب اعراب القران ١١٨/٢، وينظر شرح الكافية الشافية ١٠١٨/٢.
(٦٤) سورة الكهف:اية ١٠٨.
(٦٥) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٥٥-٢٦١.
(٦٦) شرح قطر الندى وبل الصدى:٣٦.
(٦٧) سورة الاعراف:اية ١٣٢.
(٦٨) هو يوسف بن يبقي بن يوسف بن يسعون التجيبي كان ادبياً نحوياً لغوياً، فقيهاً فاضلاً، حسن الخط والوراقة.مات سنة اربعين وخمسمائة. بغية الوعاة ٣٦٣/٢.
(٦٩) ينظر مغني اللبيب ٣٣٠/١-٣٣١.
(٧٠) هو من معلقاته المشهورة، ينظر ديوانه:٢٤.
(٧١) شرح قطر الندى وبل الصدى:٣٦-٤٠.
(٧٢) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٧٢.
(٧٣) ينظر شرح التصريح(حاشية الشيخ ياسين) ٦٦/٢.
(٧٤) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٧٢.
(٧٥) ينظر هذا في: الاسماء الموصولة:١٠٨.
(٧٦) شرح قطر الندى وبل الصدى:٤٩.
(٧٧) ينظر شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك:٧٣/١.
(٧٨) شرح قطر الندى وبل الصدى:٤٩-٥٠.
(٧٩) شرح قطر الندى وبل الصدى:١٠٩.
(٨٠) ينظر شرح الاشموني ٢٤١/١.
(٨١) شرح قطر الندى وبل الصدى:١٠٩.

(٨٢) شرح قطر الندى وبل الصدى:٥٥.
(٨٣) شرح قطر الندى وبل الصدى:٥٦، وينظر رأي ثعلب في الانصاف في مسائل الخلاف ٤٤٨/٢.
(٨٤) شرح قطر الندى وبل الصدى:٥٦.
(٨٥) ينظر مغني اللبيب ٢٨٤/١.
(٨٦) ينظر المصدر السابق نفسه ٢٨٤/١.
(٨٧) شرح قطر الندى وبل الصدى:٥٦-٥٧.
(٨٨) شرح قطر الندى وبل الصدى:١١٦.
(٨٩) ينظر شرح التصريح(حاشية الصبان) ١٦٦/١.
(٩٠) شرح قطر الندى وبل الصدى:١١٦.
(٩١) شرح قطر الندى وبل الصدى:٧٧.
(٩٢) سورة التوحيد:اية ٣.
(٩٣) سورة الدهر:اية ١.
(٩٤) سورة ص:٨.
(٩٥) ينظر مغني اللبيب ٣١٠/١.
(٩٦) شرح قطر الندى وبل الصدى:٨١.
(٩٧) شرح قطر الندى وبل الصدى:٣٢٣.
(٩٨) شرح قطر الندى وبل الصدى ٣٢٤-٣٢٥،وينظر هذا الرأي في الانصاف في مسائل الخلاف ٦١٠/٢.
(٩٩) شرح قطر الندى وبل الصدى:١٠٩.
(١٠٠) شرح قطر الندى وبل الصدى:١٠٩.
(١٠١) شرح قطر الندى وبل الصدى:١٣٥.
(١٠٢) سورة البينة:اية١.
(١٠٣) شرح قطر الندى وبل الصدى:١٣٥، وينظر رأي ابن خروف في شرح الاشموني ٢٤٥/١.
(١٠٤) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢١٣.
(١٠٥) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢١٣،وينظر رأي ابن خروف في شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ٢٨٠/٢.
(١٠٦) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٨٣.
(١٠٧) ينظر هذا الرأي في المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها ٣٠٢/١.
(١٠٨) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٨٧.
(١٠٩) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢١٣.
(١١٠) ينظر شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ٢٨٠/٢.
(١١١) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢١٣.
(١١٢) شرح قطر الندى وبل الصدى:٣٢٠.
(١١٣) سورة الكهف:اية ٢٠.
(١١٤) شرح قطر الندى وبل الصدى:٣٢٠، وقد سبق تخريج رأي ابن عصفور في (كتابة النون).
(١١٥) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢١٣.
(١١٦) ينظر شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ٢٨٠/٢.
(١١٧) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢١٣.
(١١٨) شرح قطر الندى وبل الصدى:١٠٩.
(١١٩) شرح قطر الندى وبل الصدى:١٠٩، وقد سبق تخريج هذه الاراء فيما مرّ من البحث.
(١٢٠) شرح قطر الندى وبل الصدى:١٩٥.
(١٢١) ينظر هذا الرأي في شرح شذور الذهب:٢٣٧-٢٣٨.
(١٢٢) شرح قطر الندى وبل الصدى:١٩٥.
(١٢٣) شرح قطر الندى وبل الصدى:٩٤.
(١٢٤) ينظر رأي الزجاجي في شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ١٢٣/١.
(١٢٥) شرح قطر الندى وبل الصدى:٩٥-٩٦.
(١٢٦) شرح قطر الندى وبل الصدى:١٠٩.
(١٢٧) شرح قطر الندى وبل الصدى:١٠٩.

(١٢٨) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٢٧.
(١٢٩) ينظر المفصل في علم العربية :٥٩.
(١٣٠) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٢٧-٢٢٨.
(١٣١) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٩٥.
(١٣٢) ينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني ٤٠٩،البحر المحيط ٤/٨.
(١٣٣) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٩٥.
(١٣٤) سورة البقرة:اية ١٢٧.
(١٣٥) سورة الزلزلة الايات ٢،٣،١.
(١٣٦) سورة الجاثية:الاية ٢٤.
(١٣٧) ينظر شرح المفصل :٩٢/٨.
(١٣٨) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٩٦.
(١٣٩) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٦٦.
(١٤٠) ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٦٦، ومنهم ايضاً ابو الحسن:٣١٧.
(١٤١) ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى:٣٠١.
(١٤٢) ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى:١٩٦.
(١٤٣) ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٨٣.
(١٤٤) منهم الشلوبين شرح قطر الندى وبل الصدى:٥٧،والحريري، شرح قطر الندى وبل الصدى:٣٢٣، والشاطبي، شرح قطر الندى وبل الصدى:٣٢٣.
(١٤٥) ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى:١٩٦.
(١٤٦) ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى:١٢٨.
(١٤٧) ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى:١٢٨.
(١٤٨) ينظر الجرمي شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٧٢، وابن الصائغ، شرح قطر الندى وبل الصدى:٢١٣.
(١٤٩) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٧٥.
(١٥٠) ينظر المقتصد في شرح الايضاح: مج ٦٩١/٢.
(١٥١) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٧٥.
(١٥٢) شرح قطر الندى وبل الصدى:٩٤.
(١٥٣) شرح قطر الندى وبل الصدى:٩٥-٩٦، وقد سبق تخريج رأي الكوفيين في موضع سابق من البحث.
(١٥٤) شرح قطر الندى وبل الصدى:١٩٣.
(١٥٥) ينظر اوضح المسالك الى الفية ابن مالك ١٩٠/٢، شذور الذهب:٤٢١.
(١٥٦) شرح قطر الندى وبل الصدى:١٩٣.
(١٥٧) شرح قطر الندى وبل الصدى:٥٥.
(١٥٨) شرح قطر الندى وبل الصدى:٥٦، ينظر الانصاف في مسائل الخلاف:٤٤٨/٢-٤٤٩.
(١٥٩) شرح قطر الندى وبل الصدى:٣١٣.
(١٦٠) تنظر هذه الاراء في شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك:١٤٨/٢-١٤٩.
(١٦١) شرح قطر الندى وبل الصدى:٣١٥.
(١٦٢) شرح قطر الندى وبل الصدى:١١٦.
(١٦٣) ينظر شرح التصريح (حاشية الشيخ ياسين) ١٦٦/١.
(١٦٤) شرح قطر الندى وبل الصدى:١١٦.
(١٦٥) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٩٢.
(١٦٦) هم جمهور البصريين، ينظر مشكل اعراب القرآن: ٢٤٦/١٠.
(١٦٧) سورة ابراهيم :اية ١٦.
(١٦٨) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٩٢.
(١٦٩) شرح قطر الندى وبل الصدى:٣١ في (هَلُمَّ)، وكذلك شرح قطر الندى وبل الصدى:١٢٠ في تعدد الخبر.
(١٧٠) شرح قطر الندى وبل الصدى:٧٧-٧٩.
(١٧١) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٠٨.
(١٧٢) سورة الزخرف: اية ٧٧ تنظر هذه القراءات في روح المعاني:١٠٢/٢٥.

(١٧٣) ينظر اوضح المسالك :٦٢/٤.
(١٧٤) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٠٨.
(١٧٥) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٧٦.
(١٧٦) حاشية الصبان على شرح الاشموني:٤٩/٣.
(١٧٧) سورة البقرة:اية ٩٦.
(١٧٨) سورة الانعام:اية ١٢٣.
(١٧٩) ينظر شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ١٨١/٢.
(١٨٠) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٧٦-٢٧٧.
(١٨١) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٦.
(١٨٢) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٦-٢٨.
(١٨٣) شرح قطر الندى وبل الصدى:٣١٨.
(١٨٤) شرح قطر الندى وبل الصدى:٣١٨-٣١٩.
(١٨٥) شرح قطر الندى وبل الصدى:١٣٢.
(١٨٦) ينظر شرح الاشموني:٣٣٦/١.
(١٨٧) شرح قطر الندى وبل الصدى:١٣٢-١٣٤.
(١٨٨) ينظر ابن هشام الانصاري آثاره ومذهبه النحويّ :٩٨-٩٩.
(١٨٩) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو:٣٠٣.
(١٩٠) من هذه المصطلحات : الظرف مصطلح بصري: شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٥٥، وكذلك الحرف مصطلح بصري: شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٨٦ وهكذا.
(١٩١) شرح قطر الندى وبل الصدى:٤٧.
(١٩٢) شرح قطر الندى وبل الصدى:٤٧.
(١٩٣) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٢٠.
(١٩٤) سورة البقرة:اية :٣٥.
(١٩٥) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٢٠-٢٢١.
(١٩٦) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٥٥.
(١٩٧) شرح قطر الندى وبل الصدى٢٥٩.
(١٩٨) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٦٥.
(١٩٩) شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٢٦.
(٢٠٠) ينظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ٣١٠-٣١١.
(٢٠١) شرح قطر الندى وبل الصدى:١٨٨.
(٢٠٢) شرح قطر الندى وبل الصدى:١٨٨-١٩٠.
(٢٠٣) ينظر الايضاح في علل النحو :٩٣.
(٢٠٤) شرح قطر الندى وبل الصدى:١٩٦.
(٢٠٥) شرح قطر الندى وبل الصدى:١٩٦-١٩٧.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

(١) ابن هشام آثاره ومذهبه النحويّ، د.علي فودة نيل، الناشر عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود،الطبعة الاولى،١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
(٢) الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لعبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد الانباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،المكتبة التجارية الكبرى بمصر .
(٣) اوضح المسالك الى الفية ابن مالك، لابن هشام الانصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،دار الفكر.
(٤) الايضاح في علل النحو لابي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، الناشر مكتبة دار العروبة،القاهرة،مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر،١٣٧٨هـ - ١٩٥٩ م.
(٥) الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق د.موسى العليلي، مطبعة العاني،بغداد،١٩٨٢م.
(٦) البحر المحيط لابي حيان الاندلسي، الطبعة الثانية، دار الفكر ١٩٨٣م- ١٤٠٣هـ .
(٧) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، مطبعة عيسى البابي الحلبي،١٩٦٤م.
(٨) البيان في غريب اعراب القران لعبد الرحمن ابن الانباري، تحقيق د.طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، الهيئه المصرية العامة للكتاب،١٤٠٠هـ -١٩٨٠م.
(٩) حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح على التوضيح للأزهري (ضمن مجلد واحد) دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
(١٠) حاشية الشيخ ياسين على مجيب الندى، شرح قطر الندى وبل الصدى للفاكهاني (ضمن مجلد واحد)، الطبعة الثانية البابي الحلبي، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.
(١١) حاشية الصبان على شرح الاشموني (ضمن مجلد واحد) مكتبة البابي الحلبي بمصر.
(١٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦م.
(١٣) ديوان زهير بن ابي سلمى، القاهرة، دار الكتب ١٩٤٤م .
(١٤) رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق احمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ م.
(١٥) روح المعاني في تفسير القرآ ن العظيم والسبع المثاني للآلوسي، دار الفكر- بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
(١٦) شرح الاشموني على الفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصرية لاصحابها حسن محمد واولاده.
(١٧) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون،١٤٠٠هـ -١٩٨٢م.
(١٨) شرح التصريح على التوضيح للأزهري (ضمن مجلد واحد)، دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.
(١٩) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الاشبيلي، الشرح الكبير، تحقيق د.صاحب ابو جناح الكتاب الثاني والاربعون، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م.
(٢٠) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد.
(٢١) شرح قطر الندى وبل الصدى، تصنيف أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
(٢٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د.عبد المنعم هريدي، دار المأمون، منشورات مركز البحث العلمي لجامعة ام القرى، الطبعة الاولى،١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.
(٢٣) شرح الكافية في النحو لرضي الدين الاسترابادي، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان.
(٢٤) شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب،بيروت.
(٢٥) الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية للكتاب ج١ ١٩٧١/ ج٢-ج٣ ١٩٧٣ .
(٢٦) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف ود. عبد الفتاح اسماعيل شلبي، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، لجنة احياء التراث الاسلامي، القاهرة،١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

(٢٧) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، تأليف د. مهدي المخزومي، الطبعة الثانية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.
(٢٨) مشكل اعراب القرآن لمكي ابن ابي طالب القيسي، تحقيق ياسين محمد السواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤ م.
(٢٩) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، الطبعة الخامسة، دار الفكر بيروت ١٩٧٩م.
(٣٠) المفصل في علم العربية، ابو القاسم الزمخشري، الطبعة الثانية دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت - لبنان .
(٣١) المقتصد في شرح الايضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د.كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م، سلسلة كتب التراث١١٥.
(٣٢) المقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٣٨٥هـ - ١٣٨٨هـ.